كيف بدأ التفكير الاقتصادي ؟.

منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، أحس بحقيقتين هامتين:

الأولى - أن حاجاته متعددة .

والثانية - أن الموارد والأموال الموجودة والقادرة على إشباع هذه الحاجات محدودة نسبيا إذا أقيست بتلك الحاجات .

وعن ارتباط هاتين الحقيقتين تنشا المشكلات والظواهر الاقتصادية.

فيمكن أذن القول بأن المشكلات والظواهر الاقتصادية هي تلك التي تنشا من وجود حاجات متعددة وموارد محدودة لإشباع هذه الحاجات فالإنتاج والنقود والمبادلات الداخلية كلها ظواهر اقتصاديه لأنها تترتب على وجود الحاجات الإنسانية المتعددة والموارد المحدودة .و كذلك توزيع الناتج الكلي بين الذين اسهموا في أنتاجه.

فقد حاول الإنسان دائما **آن يفهم القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية وتؤثر فيها .كما كان شأنه دائما في** الظواهر الكونية والاجتماعية .كما حاول بعد أن تقدم بعض الشيء، أن يصوغ العلاقة بين هذه القوى والظواهر الاقتصادية التي تخضع لها في شكل قوانين علميه عامه كما كان شانه أيضا في فروع المعرفة الأخرى.

- **ويقصد بتاريخ الفكر الاقتصادي دراسة التطور الذي لحق الفكر .فيما يتعلق بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ،وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي يجب أولا الأخذ بها. ويتبين من ذلك إن الفكر الاقتصادي بصفه عامه يشمل على نواح يجب التمييز بينها بوضوح:**
- **الناحية الأولى - فهي تحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية. ويطلق على هذا الفرع الأول من الفكر الاقتصادي باللغة الانجليزية اصطلاح (Economic Theory Economic Analysis). ويقصد بها تلك الدر اسه العلمية التي تهدف إلى كشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة والتي تهدف كذلك الى تحديد التأثير الذي يباشر كل عامل من العوامل التي تبينها تلك القوانين على العلاقة أو الظاهرة موضوع البحث.**

ومهمة لا تخرج عن كشف تلك القوانين وتحديده ان دون ان يصدر أي حكم عليها ،من حيث كونها حسنه أو سيئة ، مقبولة أو غير مقبولة .فدور الاقتصادي هنا كدور عالم الطبيعة أو الكيمياء، يكشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعي او الكيميائية، دون ان يتدخل للحكم عليها، ودراستها للأسس التي تقوم عليها التجارة بين البلاد المختلفة، ودراستنا لآثار فرض الرسوم الكمر كيه.

- **الناحية الثانية - من الفكر الاقتصادي فهي السياسة الاقتصادية). ويطلق على هذا الفرع من الدراسة الانجليزية (Economic policy) وموضوعه هو دراسة خير السبل والوسائل التي يجب ان تتبعها السلطات العامة للوصول إلى هدف معين أو غاية محدده .**

فميزه هذا الفرع اذن من الدراسات هو انه غائي ،اي يرمي الى تحقيق غاية معينه ويدرس احسن الطرق لتحقيق هذه الغاية .ومن امثلة موضوعاته بحث ما إذا كان يحسن ترك الحياة الاقتصادية حرة دون تدخل من جانب الحكومة ،ام قيام الحكومة بالتدخل ، لتحقيق اكبر قسط من اشباع الحاجات الإنسانية ،ومن ثم، لتحقيق اكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية .ومن امثلة

هذه الموضوعات أيضا دراسة الوسائل التي يجب أن تتبعها الحكومة لمنع ارتفاع الاسعار . والوسائل والإجراءات التي يجب اتباعها للقضاء على البطالة حين توجد والسياسة التي تتبعها الدولة في البلاد المختلفة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية. والواقع ان السياسة الاقتصادية التي ينادي بها كل باحث انما تعتمد الى درجه ما، على نتيجة تحليله العلمي .اذ لا بد ، للدفاع عن سياسه اقتصاديه معينه ،ان يثبت الباحث ،عن طريق التحليل انها توصل الى تحقيق الغاية المقصودة.

- **الناحية الثالثة :من الفكر الاقتصادي فهي (المذهب الاقتصادي) وهوما يطلق عليه بالفرنسية Doctorin Economique وفي هذا الفرع يتخذ الباحث موقفا معينا بالحكم على نظام اقتصادي معين ،فيحبذ قبوله او رفضه، ويدافع عن الاخذ به او العدول عنه.**

وبعبارة أخرى يتخذ الباحث في هذا الفرع من الفكر الاقتصادي موقفا مذهبيا .

ويثير هذا الفرع من الدراسة كثيرا من النقاشات التي تخرج عن نطاق البحث الاقتصادي للبحث، لأن تفضيل الكاتب لنظام اقتصادي لا يبنى فقط على الحجج الاقتصادية المجردة بل يدخل في تفضيله السياسي ، وإحكامه على القيم المختلفة. تفضيله لنوع من هذه القيم على النوع الأخر ففي المذهب الاقتصادي يصدر الكاتب دائما حكما شخصيا على قيمه معين judgment Value ،يستحن به هذه القيمة ويستهجنها ويراها مطابقه للمثل التي يجب ان يكون عليها الحياة الإنسانية او غير مطابقه لها، ويختلف الناس فيما بينهم في تفضيل قيمة اخرى دون ان يكون من الممكن اثبات هذا التفضيل بالحجج العلمية وحدها .ومن امثلة الموقف المذهبي تفضيل بعض المفكرين النظام الرأسمالي في صورته الحرة حرية مطلقه ،ونقد بعضهم للأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تتولد في ظل هذا النظام، واقتراحهم تنظيمات اجتماعيه واقتصاديه اخرى لتحل محل النظام الرأسمالي .وليست نظم الإصلاح المختلفة التي نادى بها كثير من الفلاسفة والمفكرين سوى صور من المواقف المذهبية الخاصة بهم

ما جدوى دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ؟.

إن تاريخ كل علم جزء لا يتجزأ من هذا العلم نفسه بحيث لا يمكن فهم العلم نفسه على حقيقته فهما كاملا دون معرفة تاريخه ولو بصوره عامه واجما ليه وتتضح هذه الحقيقة اذا حاولنا ان نحدد الفائدة التي تعود علينا من دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي فهذه الدراسة تفيدنا من نواح عديدة:

أولا - لا يمكن فهم النظريات الاقتصادية الحديثة دون فهم النظريات والآراء السابقة وكل محاوله لفهم هذه النظريات الحديثة بالاقتصار على دراستها هي وحدها لابد أن تبوء في النهاية بالفشل

.ويرجع ذلك الى ان الفكر الاقتصادي ليس مجر تركيبات منطقيه تفهم بذاتها وبالاقتصار عليها وحدها، بل هو في الواقع محاولات موضوعيها لكشف بعض الحقائق ويشترك فيها مجهود الكتاب الحديثين مع مجهود من سبقوهم ،يستفيدون منهم ،ويضيفون الى نظرياتهم او يبنون عليه او يعدلون فيها فالفكر الاقتصادي الحديث بناء قائم على أساس من الفكر الماضي ، بحيث لا يمكن تقدير البناء دون معرفة الاسس التي يقوم عليها. ومن هذه الناحية تفيدنا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي فائدة تعليمية كبيره0

ثانيا - يمكن أن تستوحي عقولنا أشياء جديدة من دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادي .وفي هذه وحده ما يساعد على التقدم العلمي .

ثالثا - تعلمنا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي .كما تعلمنا دراسة إي علم أخر الشيء الكثير عن طرق التفكير الإنساني وعن الوسائل التي يلتجئ إليها العقل البشري0فطرق التفكير لا ينبغي الاقتصار في بحثها على قواعد النطق الجرد بل يجب أيضا إن ننظر إليها وهي تنطبق في التفكير الفعلي النصب على كل علم من العلوم.

رابعا - يلاحظ ان التفكير الاقتصادي لكل عصر من العصور انما يتعرض لبعض المشكلات والوقائع الخاصة بهذا العصر ، والتي تختلف عن مشكلات ووقائع غيره من العصور فالفكر الاقتصادي يتأثر الى درجة كبيره بالواقع الاقتصادي الموجود وعلى ذلك فدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تفيدنا في تفهم الوقائع الاقتصادية من الناحية التاريخية.

خامسا - لو بينا الأواصر والروابط بين تطور الفكر الاقتصادي الإنساني بصفه عامه والفكر الاقتصادي بصفه خاصة ولو كشفنا كيف يتأثر كل منهما بالأخر تأثيرا كبيرا وكيف يؤدي تطور احدهما الى تطور الاخر ، فأننا نكون قد كسبنا بذلك بعض ما يفيدنا في نظرية(المعرفة) وفي بحث تطور الفكر على وجه العموم والعوامل التي يتأثر بها هذا التطور0

كل ذلك يجعل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي أهمية منفصلة ومستقلة عن أهمية دراسة النظريات والأوضاع الاقتصادية الحالية0

-- منهجية البحث --

وسنحاول في هذه الصفحات الموجزة إن نعرض باختصار مبسط الفكر الاقتصادي لكل مدرسة من المدارس0

فموضوع اهتمامنا سيكون (المدارس)المختلفة باعتبار المدرسة تيار مشتركا يجمع عدة مؤلفين على مبادئ عامة متفق عليها بين هؤلاء المؤلفين الذين قد يختلفون مع ذلك فيما بينهم في بعض النقط التفصيلي او في بعض النظريات الخاصة التي لا تهدم جوهر المبادئ العامة المشتركة 0

وستقتضي منا هذه الطريقة الا نتوسع كثيرا في نظريات كل مؤلف بالذات، الا حين يكون المؤلف هو الذي وضع أسس المدرسة أوحين تختلط المدرسة بمؤلف واحد اختلاطا كبيرا بسبب اختلاط أراء

المدرسة بآرائه هو فعندئذ سينصب اهتمامنا على دراسة مثل هذا المؤلف باعتباره الممثل الرئيسي للمدرسة0
وسنحاول أن نبين الكيفية التي اثر بها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والجو الفكري والفكر الاقتصادي وكل منها في الأخر وان نبين الروابط التي توجد بين نظريات كل مدرسة من المدارس الاقتصادية وسياستها الاقتصادية وموقفها المذهبي .
وسنتبع في عرضنا لتطور الفكر الاقتصادي طريقة تاريخية بحتة فندرس في فصول متتابعة التفكير الاقتصادي للمدارس المختلفة التي ظهرت خلال التطور التاريخي0

-- مفاهيم مفتاحية لفهم الفكر الاقتصادي –

تعريف العلم : عرف العلم بأنه كل بحث منظم يجرى طبقا لطرق محدده من طرق التحليل ،بقصد استخلاص قوانين عامة من الظواهر الفردية المختلفة تبين الخصائص العامة لجزئيات الظاهرة الواحدة ،وتحديد هذه الظواهر بعضها البعض وتمكن من الكشف عما يحدث في المستقبل في كل حاله توجد فيها ظاهر من ظواهر موضوع البحث.
فكل علم أيا كان موضوعة يشترط فيها تحقق عدة شروط:
الشرط الأول - أتباع طريقة منظمه ومحدده للبحث .فالعلم من هذه الناحية ،على حد تعبير بعض الكتاب هو((معرفة مصنوعة بأداة خاصة)) tooled knowledge وهذه الأداة الخاصة هي الطريقة المنظمة والمحددة للبحث التي تتبع لتحديد المعرفة وللوصول إليها. وفي هذا يختلف العلم عن الملاحظات والأفكار التي توجد لدى كافة الناس عن أي ظاهرة من الظواهر فمجموع هذه الملاحظات والأفكار التي توجد لدى عامة الناس عن ظاهرة معينه (كأثر الحرارة في الأجسام مثلا) لأتكون علما، لأنها لم يتوصل إليها عن طريق وسيلة منظمة للبحث. ويحدد بعض الكتاب طبيعة هذا الشرط الأول، فيبينون أنه يجب أن تكون لكل علم طرقه وأدواته الخاص هبه للبحث التي تميزه بذلك عن معرفة الناس .
الشرط الثاني - هو التجريد فالعلم يقوم من هذه الناحية على دراسة الحالات الفردية المتعددة لكل ظاهرة من الظواهر لاستخلاص الميزات العامة لكل تلك الحالات الفردية بصرف النظر عن الاختلافات الخاصة بين تلك الحالات والتجريد بهذا المعنى هو عدم الارتباط بحالة فردية بالذات بل الاهتمام بالخصائص المشتركة التي توجد في كافة الحالات الفردية فمثلا عند دراسة ظاهرة الجاذبية يهمنا تحديد ما يحدث في كافة الحالات الفردية بصرف النظر عن الميزات الخاصة التي قد تميز الجاذبية عند إلقاء تفاحة أو عند إلقاء حجر من الجرانيت فبرغم وجود مميزات خاصة لكل حالة من هذه الحالات الا أنة توجد خصائص عامة مشتركة تجمعها جميعا .وتحديد هذه المميزات العامة هو ما نعنيه بالتجريد، وهو ما يهتم به العلم ويوصلنا ذلك إلى فكرة ((القانون العلمي))فالقانون العلمية هو قاعدة تحديد الخصائص العامة التي تتوفر في كافة الحالات الفردية لظاهرة من الظواهر .والقانون العلمي بهذا المعنى قد يقتصر على تحديد مميزات هذه الحالات او قد يبين مدى الارتباط (تأثيرا أو تأثرا) بين ظاهرة معينة وظواهر أخرى .

الشرط الثالث - هو إمكان استخدام القوانين التجريدية التي نصل إليها في تحديد ما يحدث في المستقبل إي في الحالات الفردية التي تحدث بعد إن نكون قد استخلصنا القانون فأذا كنا قد استنتجنا

قانون الجاذبية من دراسة عدد من الحالات الفردية فلكي يعتبر هذا القانون من ((العلم))يجب ان ينطبق ايضا على ما يجد من الحالات الفردية التي تحدث في المستقبل.
بحيث يمكن القول دائما بأنه إذا توفرت نفس الشروط العامة التي استخلصناها لأنطباق القانون يجب إن يحدث ما يبينه سواء حدث ذلك غدا آو بعد غد ،او بعد مائة عام. ويمكن تفسير هذا الناحية بما يعرف بفكرة السببية .
فالقانون العلمي أيا كان يقوم على فكرة السببية على بيان علة ما يقرره من قواعد وبيان إن هناك عوامل تؤثر في عوامل أخرى فينتج الأثر الذي يحدده .فإذا وجد المؤثر بالشروط التي يحددها القانون العلمي وجد دائما الأثر على ذلك فالقانون العلمي لا يقوم على مصادفات بحتة حدثت في الماضي وقد تحدث أو لا تحدث في المستقبل بل هو يقوم على بيان رابطة حتمية هي رابطة السببية وهذه الرابطة لا تتوقف على زمان معين أو مكان معين لأنها تترجم عن حقيقة منطقية مستمدة من الطبيعة الظاهرة وهي طبيعة لا تتغير بحسب الزمان او المكان 0
وما دام الأمر كذلك فأنة إذا وحدث المؤثر في المستقبل ،لا بد إن يحدث الأثر وعلى ذلك يمكن دائما استخدام القانون العلمي لتحديد ما يحدث في المستقبل لحالات مثل تلك التي استخلص القانون منها في الماضي وهذا بصفة عامة هو ما تعنيه عبارة((العلم)) .فمتى ظهر الاقتصاد كعلم بهذا المعنى؟

عـــــــلم ألاقتصاد السياسي:

وعلم الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس المشكلات التي تنشأ على ما بينا في المقدمة ومن وجود حاجات إنسانية متعددة وموارد محدودة لإشباع تلك الحاجات[1].
ولا شك أن علم الاقتصاد السياسي لم يظهر كعلم من العلوم بالشروط التي حددناها للعلم بالمعنى العام الا في تاريخ حديث نسبيا لأحق على اي حال للقرن السادس عشر.
فهو بوصفة مجموعة مستقلة من المعرفة لها طرق بحثها المنظمة الخاص بها ولها مجموعة من القوانين العلمية المتميزة التي تبين الخصائص العامة للظواهر الاقتصادية وما بينها من روابط تأثرية لم يظهر الا بعد القرن السادس عشر.
ولكن ليس المعنى ذالك انه لم يكن هناك ((تفكير)) اقتصادي قبل التاريخ .فلا شك إن الإنسان قد اصطدم منذ أقدم العصور ،بالمشكلات والظواهر الاقتصادية التي لم تخل منها الحياة الإنسانية على الأقل منذ تلك العصور التي سجل لنا التاريخ شيئا عنها .
ولا شك إن الإنسان قد حاول فهم وتفسير هذه المشكلات والظواهر فكانت له من مجهوداتة في هذت التفهم والتفسير بعض ((الأفكار)) المتعلقة بالاقتصاد.
وكانت تلك الأفكار تتخذ أحيانا شكل بحيث يقوم به مفكر من المفكرين او عبارات عارضة يطلقها أديب ناثر او شاعر خلال ما يقوله عن الحياة والناس.
ولكن تلك الأفكار كانت في الأغلب الأعم تكمن فيما يستقر في أذهان الناس من معتقدات وآراء توجه سلوكهم .
وتشكل الأنظمة القانونية والسياسية والاجتماعية التي يطبقونها.
فكل العادات والأنظمة والقوانين إنما تعكس بصورة ضمنية والى حد ما فكرة اقتصادية معينة.
فإذا وجدنا في الحضارات القديمة قانونا يحرم الربا ،فان مثل هذا القانون يتخذ موقفا معينا من مشكلة مشروعية الفائدة وهي مشكلة اقتصادية.

وكذلك الأمر فيما نجده من عادات وتنظيمات متصلة بالميراث إباحته او حرمته فهي تتضمن بعض الآراء المتعلقة بالملكية الخاصة وهو موضوع اقتصادي.
فنحن نفرق ادن بين الأفكار الاقتصادية وعلم الاقتصاد ونقرر إن وجود هذه الأفكار سابقا من الناحية لوجود العلم .وليس الاقتصاد السياسي شاذا في ذلك عن بقية العلوم.
فلم يظهر اي علم من العلوم مرة واحدة بل سبقت ظهور كل علم بالمعنى المحدد الذي بيناه فترات كانت فيها افكار عن بعض الحقائق التي يدرسها العلم ولكنها لم يتوصل اليها عن طريق اداة خاصة منظمة للبحث.
ثم اخذت تلك الافكار تتخذ شيئا فشيئا كما اخذت تتضح معالم طريقة البحث الخاصة التي تنطبق عليها حتى وصل كل ذلك ،بعد تطور الى مرتبة العلم.
ولكن يجب مع ذلك عدم اهمال دراسة هذه الافكار الاقتصادية ،بحجة انها ليست من العلم ،لأن العلم نفسة كما بينا ،انما تولد من هذه الافكار